

منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل

قيمتي الديتين الخمسة والمثلثة لقيمة الخمسة فإن كانت ربعاً زيد على الألف أو الاثني عشر ربعه وإن كانت ثلثاً زيد ثلثه وعلى هذا القياس بأن يقال ما قيمة المائة من الإبل خمسة مؤجلة بثلاث سنين فإذا قيل ثمانون فيقال وما قيمتها مثلثة حالة فإذا قيل مائة فما بين القيمتين عشرون ونسبته للثمانين قيمة الخمسة ربع فيزاد على ألف ربعه مائتان وخمسون وعلى اثني عشر ألفاً ربعها ثلاثة آلاف وعلم من اقتصار المصنف على استثناء المثلثة أن المربعة لا تغلط في دية الذهب والورق وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما ابن عرفة ابن رشد روى ابن القاسم وقال هو وابن نافع لا تغلط عليها بفضل ما بين أسنان دية الخطأ ودية العمد كما في تغليط الدية المثلثة وهو ظاهرها وليحیی عن أشهب تغلط بفضل ما بينهما وقول ابن الحاجب بعد ذكر القولين وقيل قيمة الإبل المغلطة ما لم تنقص هو أحد القولين في كيفية تغليط المثلثة ثم قال ابن عرفة وفي تغليطها على أهل الذهب والورق قولان للمشهور والرخمي عن أول قولي مالك رضي الله عنه في الموازية وفيها تغلط على أهل الذهب والورق فيحمل على دية الخطأ من الذهب أو الفضة جزؤها المسمى للخارج من تسمية فضل قيمة الإبل مغلطة على قيمتها في الخطأ عياض اختلف القرويون والمقلدون هل هذا التقويم على أنها حالة أو منجمة ابن رشد في كون التغليط بعدلها أو يحمل الفضل دون تسمية ثالثها بإيجاب قيمة الإبل مغلطة ما لم تنقص عن دية الخطأ والأول أشهر والثاني أظهر وفي تغليط دية العمد قولان وفيها الأب يجرح ولده أو يقطع شيئاً من أعضائه كصنع المدلجي فإن الدية تغلط فيه سحنون إلا الجائفة والآمة والمنقلة فإن الأجنبية لا يقاد منه فيها ابن رشد حكم تغليط الجراح في الديتين المربعة والمثلثة حكم الدية كاملة في الخلاف في التغليط وصفته إلا الجائفة والآمة والمنقلة وشبهها من متالف الجراح لا تغليط على الأب إلا على القول بتغليط دية العمد والتغليط عند ابن القاسم وأشهب وأصحابهما فيما صغر من الجراح أو كبر وعن ابن القاسم إنما التغليط فيما بلغ الثلث